سلسلة أوراق تنموية (2)

المنطقةُ الصّناعيةُ فِي مُحافظة جِنين

إعداد:
أشرف سمارة

أيار 2011

سلسلة أوراق تنموية (٢)

المنطقةُ الصّناعية فِي مُحافظةَ جِنِين

إعداد: أشرف سمارة

أيار ٢٠١١

تدقيق لغوي: عامر عوض الله

جميع الحقوق محفوظة لمركز بيسان للبحوث والإنماء ©
2011

بدعم من:

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG

تأسس مركز بيسان للبحوث والإنماء عام ١٩٨٩، وهو مؤسسة أهلية تقدمية ديمقراطية وغير هادفة للربح تعمل من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومن أجل المساهمة في بناء مجتمع مدني فلسطيني ديمقراطي فاعل ومؤثر. ونؤمن بقيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة والتعددية وحقوق الإنسان واحترام الحريات الفردية والجماعية وندعو ونروج لكي تكون هذه القيم في صلب وأساس عملية التنمية التي تعتمد على المشاركة ومبادئ الحكم الرشيد.

مركز بيسان للبحوث والإنماء

رام الله – فلسطين

عمارة النهضة، الماصيون، صندوق بريد: ٧٢٥ رام الله

هاتف: ٢٩٨٧٨٣٩-٠٢ فاكس: ٢٩٨٧٨٣٥-٠٢

البريد الالكتروني: bisanrd@palnet.com

الصفحة الإلكترونية: www.bisan.org

٢٠١١

المنطقةُ الصّناعية في مُحافظةَ جِنين

مركز بيسان للبحوث والإنماء- بدعم من روزا لوكسمبورغ

مقدِّمة:

أثارَت إقامة المنطقة الصناعية في منطقة (الجلمة) في محافظة جنين؛ والتي تُعتبر جزءاً من سهل مرج بن عامر الخصب؛ الكثير من الجدل حول تداعياتها على المنطقة، وعلى المجتمع الفلسطيني، وخاصةً فيما يتعلق باستغلال أراضٍ زراعية خصبة لصالح إقامة مشروع منطقة صناعية حُرّة؛ ما زالت نتائجها غير واضحة، ولم يعُدْ الأمر يتعلق بالحسابات التقليدية للجدوى الاقتصادية في إطار تكلفة الفرصة البديلة ما بين جدوى الإنتاج الزراعي، أو الإنتاج الصناعي، وفق أقصى الإيرادات التي كان من الممكن الحصول عليها، إذا تمّ توظيف الموارد المُتاحة في بعض الاستخدامات البديلة[1]، وإنّما يتعلق بالتساؤلات المُثارة حول أسباب التضحية بأراضٍ زراعية خصبة، مقابل ضبابية نتائج إقامة منطقة صناعية حُرّة، سوف تكون مرتهنة بالقرارات الإسرائيلية.

ومن هنا، فإنّ هذا التقرير يهدف إلى إلقاء الضوء على الحيثيات والآثار المترتبة على إقامة المنطقة الصناعية في تلك المنطقة.

المناطقُ الصناعية:

المنطقة الصناعية هي قطعة أرضٍ يتمُّ تطويرها وتقسيمها إلى وحداتٍ صناعية، بناءً على خطةٍ شاملة، مع توفير خدمات البُنية التحتية، من مياهٍ، وكهرباء، وشوارع، واتصالات، ومرافق أساسية، وقد تشتمل على توفير الأبنية الصناعية، وخدماتٍ صناعية لعددٍ من المشاريع التي سُتقام عليها، هذا التعريف هو وفق تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ونُفرّق هنا بين المناطق الصناعية والمواقع الصناعية، التي تقتصر على توفير أرضٍ تُفرَز للصناعة فقط.

تكاليفُ المناطق الصناعية في الأراضي الفلسطينيةوتمويلها:

يتطلبُ تنفيذ المناطق الصناعية استثمارات مالية كبيرة، وذلك لتغطية تكاليف الأراضي، والبُنية التحتية، إضافةً إلى تكاليف التخطيط، والإدارة، حتى تصل إلى مرحلة الإنتاج، وتغطية التكاليف، والتي تعتمد على مساحة المنطقة الصناعية، وطاقة التحمل، وطبيعة الأرض، ومدى توفير الخدمات؛

١- زكي، أسامة محمد وآخرون. التكاليف الصناعية. جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٥م. ص ٢٢٠.

من مياهٍ، وكهرباء، وطُرق، وغيرها، وتكلفة الأرض، وطبيعة الأنشطة الصناعية المنوي إقامتها، وإمكانيات التوسع المستقبلي.

وحسب تقديرات البنك الدولي؛ فقد قُدِّرت تكلفة إنشاء المناطق الصناعية الحدودية بـ ٢٠٧ ملايين دولار، على اعتبار أن الجهة التي ستقوم بعملية التطوير ستتولى إقامة المباني، أما إجمالي التكلفة فتُقدَّر بحوالي ٩٣٠ مليون دولار، يرصد الجزء الأكبر منها للمناطق الصناعية الحدودية، بتكلفة تصل إلى ٧٣٥ مليون دولار.[٢]

أما مصادر التمويل فهي:

١. الدُّول المانحة.
٢. البنك الدولي.
٣. الجهة المطوّرة.
٤. السلطة الوطنية الفلسطينية.

ولم تحدَّد حصة كل طرفٍ بدقة، ولكنّ الجزء الأكبر تتكفل به الشركة المطورة، بنسبة تصل إلى ٧٢٪، فيما تبلغ حصّة الدول المانحة ما نسبته ١٢٪، وتبلغ حصّة البنك الدولي ٥٪، أما حصة السلطة الفلسطينية فتبلغ ١١٪، ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أن حصة الدول المانحة مقيدة على حساب السلطة الفلسطينية، وحصة البنك الدولي تتمثل بقروض طويلة الأجل، ما يعني أنّ السلطة ستتحمل كافة تكاليف البُنية التحتية الخارجية.

فكرةُ المناطق الصناعية الحُرّة في فلسطين:

جاءت فكرة إقامة مناطق صناعية حُرّة في فلسطين في وقت مبكر، أعقب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذه المناطق مرتبطة باتفاقية السلام الموقّعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وقد تمّت إقامة منطقة صناعية حدودية في قطاع غزة عند حاجز (إيرز)، وما زال التخطيط جارياً لإقامة خمس مناطق صناعية أخرى، هي:

١. منطقة صناعية في محافظة جنين.
٢. منطقة صناعية في محافظة نابلس.
٣. منطقة صناعية في محافظة بيت لحم.
٤. منطقة صناعية في محافظة أريحا.
٥. منطقة صناعية في محافظة الخليل.

وقد تأخر تنفيذ إقامة هذه المناطق بسبب الأوضاع التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، وحالة عدم الاستقرار التي أدّت إلى تعثّر التنسيق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بهذا الشأن. فيما تمّ تدشين أول منطقة صناعية حرّة في الضفة الغربية في مدينة بيت لحم بتاريخ ٢٠١٠/٤/٨م، بدعمٍ من الحكومة الفرنسية.

٢. المصدر السابق.

أنواع المناطق الصناعية المقترَحة في الأراضي الفلسطينية:

إنّ ملكية المناطق الصناعية المقترحة هي ملكيةٌ مشتركة بين القطاع العام والخاص، حيث تصنف هذه المناطق إلى ثلاثة أنواع، بناءً على موقعها، ونوع الاستثمارات المستهدَفة، وحجم هذه الاستثمارات، ومنافذ التسويق المقترَحة، ومصادر التمويل، لتعالج أنواعاً مختلفة من العقبات. ويمكن تقسيم المناطق الصناعية إلى عدّة أنواع، هي:

أولاً: المناطق الصناعية الحدودية:

بعد توقيع اتفاقية (أوسلو)؛ تمّ اقتراح هذا النوع من المناطق الصناعية، والذي يهدف إلى تعزيز التوجّه السّلمي، وللمساهمة في حل مشكلة البطالة. وتعتمد هذه الفكرة على جلب الاستثمارات الأجنبية والإسرائيلية إلى المناطق الحدودية، حيث تمّ الاتفاق على إقامة ثلاث مدن في غزة، وستٌ مدنٍ في الضفة الغربية، إلاّ أنّ تفاصيلها لم تُحدد بشكل كامل. وتسعى تلك المناطق إلى استقطاب مستثمرين أجانب وإسرائيليين، ويكون الاتجاه بشكل أساسيٍّ للتصدير، مع إمكانية التسويق المحلي.

لقد تمّ تقسيم هذا المشروع إلى مرحلتين: الأولى تهدف إلى إقامة منطقة صناعية حدودية في قطاع غزة، في منطقة (المنطار)، والأخرى في شمال جنين، في منطقة (الجلمة)، حيث تمّ شراء أراضٍ بمساحة ١٢٥٠ دونماً، وسيتمّ تسليط الضوء على هذه المنطقة في هذا التقرير.

ثانياً: المناطق الصناعية الداخلية:

هناك مخططٌ لإقامة ستّ مناطق صناعية داخلية متوسطة الحجم خارج حدود البلديات، بحيث يتم تخصيص أراضٍ مهيّأة للنشاط الصناعي، عبر توفير البُنية التحتية، والخدمات الإنتاجية بأسعارٍ استثمارية مناسبة ومشجّعة، تُنفذ المرحلة الأولى منها في مدينة نابلس، إذ تمّ استملاك الأرض في منطقة زعترة بمساحة ١٠٠٠ دونم.

ثالثاً: المجمّعات الصناعية:

التي تهدف إلى إعادة توطين الصناعات المتناثرة في المدن في عنبتا، والخليل، وبيت جالا، ورام الله، وتُقام هذه المجمّعات داخل حدود البلديات، لتشجيع المشاريع الصغيرة ودعمها، وتكون حاضنة لأعمال المشاريع الواعدة، وبناء علاقات بين شركات فلسطينية قادرة على التصدير، وتبادل المعلومات في مجال التمويل، والإنتاجية، والتسويق، على أن تتمّ عملية التنفيذ لإقامة المناطق الصناعية على مراحل، وذلك لاختبار مدى نجاح تلك المناطق في تحقيق الأهداف، وإحداث التغيير.

التركيب السكاني في محافظة جنين:

بما أن إقامة المنطقة الصناعية في منطقة (الجلَمة) تهدف بشكل أساسيٍّ إلى توفير بعض الحلول المزعومة لمشكلة البطالة في محافظة جنين، فلا بدَّ من دراسة التركيب السكاني لهذه المحافظة، ووفقاً لبيانات التعداد السكاني الذي نفّذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠٠٧م، فقد بلغ عدد سكان محافظة جنين ٢٥١،٨٠٧ نسمة، موزّعين على ٨٠ تجمعاً سكنياً، منها ٦٦ تجمعاً ريفياً، و١٣ تجمعاً حضرياً، ومخيم واحد، وقد أظهر هذا التعداد أنّ مُحافظة جنين تشكل ١١،٤٪ من إجمالي سكان الضفة الغربية. واستناداً إلى نفس المصدر؛ فقد بلغ عدد سكان (الجلمة)، المَنوي إقامة المنطقة الصناعية على أراضيها، حوالي ٢٠٢٢ نسمة، موزّعين بين الجنسين مناصفةً تقريباً، منهم ١١١٤ نسمة تقع في الفئة العمرية ما بين ١٥-٦٤ سنة.

تبلغ مساحة قرية (الجلَمة) ٥٠٠٠ دونم، منها ٣٠٠٠ دونم مزروعة بأشجار الزيتون، والمحاصيل الحقلية المكشوفة، كما يبلغ مسطح البناء في القرية ٢٥٠ دونماً، وتبلغ مساحة الأراضي الرعوية ٧٠٠ دونم، وكان في المنطقة حوالي ٥٥٠ بيتاً بلاستيكياً (دفيئات) لزراعة الخضار[٣]، وقد أقام الاحتلال الإسرائيلي حاجزاً عسكرياً على أراضي قرية (الجلَمة) على مساحة تقدَّر بـ ٧٠ دونماً، وهذا الحاجز يفصل ما بين الأراضي الفلسطينية التي احتُلت عام ١٩٦٧م، والأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨م، كما صادرت «إسرائيل» ١٧٥ دونماً من أراضي القرية لإقامة جدار الفصل العنصري، بطولٍ يصل إلى ٣٥٠٠ متر، وعرض يبلغ ٥٠ متراً، بمعنى آخر؛ فإنه وبعد إقامة المنطقة الصناعية لن تبقى أرض زراعية في المنطقة، بسب مصادرة أراضي القرية، عبر الحواجز، وإنشاء جدار الفصل العنصري، وتحويل ما تبقى منها إلى منطقة صناعية، كما أنه - وبطريقة غير مباشرة - سيتمّ القضاء على الزراعة في المناطق المحيطة بالمنطقة الصناعية، نتيجة الملوثات، والمخلّفات الصناعية المختلفة.

كانت محافظة جنين من ضمن المحافظات التي تمّ استهدافها لإقامة منطقة صناعية حُرّة على مساحة ٢٠٠٠ دونم من أراضي (الجلَمة)، وهي منطقة تقع في شمال المحافظة، ومحاذية للخط الأخضر، على شكل «قوس» من ثلاثة اتجاهات، فهي محاذية لمنطقة بيسان من الجهة الشمالية الشرقية، ومحاذية لمنطقة الناصرة من الجهة الشمالية، ومحاذية لمنطقة حيفا من الجهة الشمالية الغربية[٤]، وتصنف (الجلَمة) كمنطقة ريفية، وترتفع حوالي ١٢٠ متراً عن سطح البحر، وتبعد عن مدينة جنين حوالي ٦

٣- تقرير صادر عن مركز أبحاث الأراضي. ١/٤/٢٠٠٩م.

٤ - ماهر الطباع، تقارير اقتصادية خاصة. آب ٢٠٠٩م.

كيلومترات، وتُحيط بها أراضي قرى عرّانة، وكفر دان.

وتعتبر الأراضي التي ستقام عليها المنطقة الصناعية الحرّة أراضٍ زراعية خصبة، حيث أنها جزءٌ من سهل مرج بن عامر المعروف بخصوبته، وتشكّل جزءاً هاماً من السلّة الغذائية في الأراضي الفلسطينية.

التوزيعُ النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي في الضفّة الغربية:

من خلال الشكل أدناه؛ نلاحظ أنّ أهم قطاع من حيث التشغيل في الضفة الغربية هو قطاع الخدمات، يليه قطاع التجارة، فيما تتقارب النِّسَب بين بقية القطاعات، مع تدني نسبة العاملين في قطاع النقل والتخزين.

التوزيع النسبي لعدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية لعام ٢٠١٠م

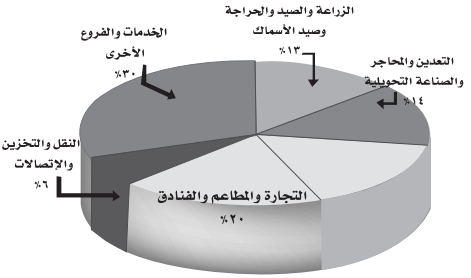

الزّراعة في الأراضي الفلسطينية:

تشكّل مساحة الأراضي الزراعية ما نسبته ٢٤٪ من إجمالي مساحة الأراضي الفلسطينية، كما بلغت نسبة مساهمة نشاط الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي ٦,٢٪ خلال عام ٢٠١٠م، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا النشاط بنسبة ٢٢,٨٪، كما ارتفع عدد العاملين فيها بنسبة ٤,٢٪، ليصل إجمالي العاملين عام ٢٠١٠م في نشاط الزراعة ٨٨ ألف عامل، وقد بلغ معدل إنتاجية العامل في الحقول الزراعية ٦,٨٦٠,٦ دولار لكل عامل، بينما بلغ معدل أجر العامل اليومي في قطاع الزراعة ٥٧,١ شيكلاً.

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزّة حسب بيانات الإحصاء المركزي ٩٦٣٢٠,٦ دونماً، يعمل فيها ٨٨ ألف عامل، أي بمعدل ١,١ عاملاً لكل دونم، هذا بشكل عام في الأراضي المزروعة بأشجار الفاكهة، والتي تُزرع بالخضروات، والمحاصيل الحقلية، وإذا افترضنا عدم تكرار الزراعة لنفس المساحة، وبالتالي فإنّ معدل التشغيل في الأراضي المزروعة بالخضروات، أو المحاصيل الحقلية، أو بافتراض تكرار الزراعة لجزء من المساحة أعلى من ذلك بكثير، وبافتراض ثبات معدل التشغيل، فإنّ المنطقة الصناعية في جنين ستوفر ٢٢٠٠ فرصة عمل مباشرة، وإذا ما أُخذ الضرر الذي سيلحق بالأراضي الزراعية المحيطة بالحسبان؛

فسيكون العدد أعلى من ذلك بكثير، وهذا يعني أنّ فُرص العمل التي ستوفرها المنطقة الصناعية هي في جزء منها استبدال لنوع العمل وليس خلقاً لفرص عمل جديدة، في المقابل فإنّه بالإمكان الاستفادة من فُرص العمل الحالية في الزراعة، وتطويرها، وزيادتها، وخلق فرص عمل جديدة، من إقامة المنطقة الصناعية على أرضٍ غير زراعية، ما يعني استغلال مساحات غير صالحة للزراعة، وحفظ الأراضي الزراعية المحدودة أصلاً، والتي لا يمكن استحداثها.

الزّراعة في محافظة جنين:

بناءً على بيانات الإحصاءات الزراعية للعام ٢٠٠٨م، والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإنّ ١٨٪ من المساحات الزراعية المزروعة بأشجار الفاكهة، و١٩٪ من المساحات الزراعية التي تزرع بالخضروات، و٢٩٪ من المساحات الزراعية التي تُزرع بالمحاصيل الحقلية في الضفة الغربية تقع في محافظة جنين، وبالتالي فإنّ هذه المحافظة تُعتبر من المناطق الحيوية التي يجب التركيز على تطويرها في المجالات الزراعية، لملاءَمة أراضيها ومُناخها، ونظراً لعدم توفر المناطق البديلة، على عكس ما هو الحال في مجال الصناعة.

سمات القوى العاملة في جنين:

استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول العمالة في الأراضي الفلسطينية، في الرُّبع الثاني من عام ٢٠١٠م، فقد بلغ عدد المنضوين تحت قطاع القوى العاملة في محافظة جنين ٧٦٥٠٠ فرد، بنسبة بلغت ٤٤,٩٪، وكانت نسبة العاملين ٨٣,٩٪ بواقع ٦٤٢٠٠ فرد، ويبلغ معدل البطالة ١٦,١٪، بواقع ١٢,٣٠٠ فرد، وهذه النسب تندرج ضمن المعدل في الضفة الغربية.

وحسب المصدر نفسه، فقد بلغت نسبة العاملين في نفس المحافظة ٨٠٪، وبلغت هذه النسبة في المحافظات الأخرى ١١٪، وأما في «إسرائيل» والمستوطنات فقد بلغت ٩٪، وهي أقلّ من المعدل لباقي المحافظات، وعند توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي فإنّ ٢٦,٥٪ من العاملين في جنين يعملون في الزراعة، والحراجة، أي ٢٠,٢٧٣ عاملاً، مقابل ١٠٪ في نشاط التعدين واستغلال المحاجر، و١٠,٩٪ في البناء والتشييد، و٢٠,٣٪ في نشاط التجارة والمطاعم، و٣٪ في النقل والتخزين، و١٠,٥٪ في التعليم، و٤,٤٪ في الصحة، و١٤,٣٪ في الخدمات والفروع الأخرى.

وعند المقارنة؛ نجد أنّ معدل العاملين في الزراعة في الضفة الغربية يصل إلى ١٣٪، أيّ أنّ النسبة في جنين في هذا القطاع أعلى من المعدل بكثير، وهي أقلّ من المعدل لباقي القطاعات الاقتصادية

حسب المصدر نفسه، بمعنى آخر؛ فإن قطاع الزراعة في جنين يُعتبر من الأنشطة الرئيسة في التشغيل، حيث يُشغّل أكثر من رُبع القوى العاملة في المحافظة، ويشكل العاملون في الزراعة في جنين ثُلث العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية، كما تتميز المحافظة بتدني أعداد العاملين في «إسرائيل»، والمستوطنات أيضاً، وهذا يقودنا إلى ضرورة التركيز على هذا القطاع في محافظة جنين، وضرورة دعمه كذلك، لأهميته من ناحية توفير مصدر هام للأمن الغذائي، وليستمر في توفير فُرص العمل للسكان.

مبرّرات الإبقاء على منطقة سهل مرج بن عامر:

هناك العديد من الأسباب التي تدفع باتّجاه الإبقاء على منطقة سهل مرج بن عامر للاستخدام الزراعي، وعدم إقامة المنطقة الصناعية الحُرة عليها، من بينها أهمية تلك المساحة الزراعية، وتأثيرها على الإنتاج الزراعي النباتي في فلسطين، وهذه المبرّرات تقدّم على مستويين:

الأول: ويتعلق بأهمية عدم الإضرار بالإنتاج الزراعي النباتي في فلسطين.

الثاني: يتعلق بالشكوك حول النتائج الاقتصادية المتوقعة من إنشاء المنطقة الصناعية هذه، والتي ستقام على الأراضي الزراعية الخصبة من الجزء المتبقّي من سهل مرج بن عامر في الضفة الغربية.

أهمية عدم الإخلال بالإنتاج الزراعي النباتي:

١. تشكل المنطقة التي ستُقام عليها المنطقة الصناعية الحرّة مساحة زراعية خصبة وواسعة؛ مقارنةً بالمساحات الزراعية المتوفرة في الضفة الغربية، كما تُشكل عنصراً أساسياً نحو الاكتفاء الذاتي في محافظة جنين، وهنا يبرز التأثير السلبي لاستخدام الأراضي الزراعية لأغراض إقامة المنطقة الصناعية في محافظة جنين.

٢. توفّر المناخ المناسب للإنتاج الزراعي النباتي في محافظة جنين في كل المواسم، والجدول التالي يوضح لنا مزايا المُناخ في هذه المحافظة:

المناخ في محافظة جنين خلال موسم ٢٠٠٩ – ٢٠١٠م (٥)

	متوسط درجة الحرارة	متوسط سطوع الشمس (ساعة)	متوسط نسبة الرطوبة	معدل تساقط الأمطار (سنوياً)
فصل الشتاء	١٧,٧°	٥,٤٣	٧٩٪	٣٤٥ ملم
فصل الربيع	٢٤,٣°	٨,١	٦٨٪	
فصل الصيف	٣٣,٦°	١٠,٨	٦٤٪	
فصل الخريف	٣٠,٦°	٨	٦٥٪	

إنّ معدلات درجة الحرارة السنوية، ومتوسط ساعات سطوع الشمس، ومتوسط نسبة الرطوبة، ومعدل تساقط الأمطار سنوياً، والذي يبيّنه الجدول أعلاه؛ توضح القدرة على زراعة المحاصيل الحقلية، والخضروات على مدار العام، الأمر الذي يؤكد الجدوى الاقتصادية العالية من الإنتاج الزراعي النباتي في هذه المحافظة، وخاصةً إذا توفرت التربة الخصبة، كما هو الحال في المنطقة الزراعية التي ستُقام عليها المنطقة الصناعية.

٣. إنّ تحكّم العوامل الطبيعية في الإنتاج الزراعي النباتي بنسبة عالية أمرٌ مألوف، حيث أن توفر ظروف طبيعية ملائمة؛ كخصوبة التربة، ودرجات الحرارة، وكميات الأمطار، ومظاهر السطح، ونسبة الزراعي مقارنةً بأنواع الإنتاج الأخرى، كالإنتاج الصناعي مثلاً؛ والذي يكون تأثّره بهذه العوامل أقل بكثير[٦]، وبالتالي؛ فإنّه في حالة توفر العوامل الطبيعية الجيدة للزراعة في منطقة سهل مرج بن عامر، المستهدفة بإقامة منطقة صناعية عليها، تكون الأولويّة للاستمرار لصالح الإنتاج الزراعي، ويُمكن إقامة المنطقة الصناعة في منطقة أخرى لا تمتاز بهذه الخصائص المناسبة للزراعة، ولا تؤثر على الإنتاج الصناعي، كما هو الحال في الإنتاج الزراعي.

٤. يتأثّر الإنتاج الزراعي بحجم المساحة، فالزراعة النباتية تحتاج إلى مساحات واسعة، والتي تؤثر بشكل طردي على وحدة الإنتاج الزراعية، مقارنةً بالإنتاج

٥- المعدلات المُناخية الشهرية، دائرة الأرصاد الجوية الفلسطينية، وزارة النقل والمواصلات.

٦-الجوهري، يسري. جغرافية التنمية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ؛ مصر، ١٩٩٦م. ص ١٣٢.

الصناعي، التي يمكن أن تتركز في مساحات أقل[٧]، وإنّ استغلال المنطقة الزراعية لسهل مرج بن عامر كمنطقة صناعية؛ سوف يقلل من حجم حيازات الأراضي، وسيؤثر سلباً على وحدة الإنتاج، ومن أبرز المعوقات أمام الإنتاج الزراعي النباتي تفتّت الملكية، وما يرافقها من تقلص للحيازات في حجم الأراضي، ما يؤثر على وحدة الإنتاج الزراعية، ويحوّلها من وحدات إنتاج موجهة نحو السوق، إلى وحدات إنتاج موجهة نحو الاستهلاك الذاتي، وهذا الأمر بدوره سوف يخفض من نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة.

٥. هناك مساحة واسعة من الضفة الغربية تمت مصادرتها لصالح بناء جدار الفصل العنصري، ومن ضمنها مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، والآبار الارتوازيّة في مختلف المحافظات، وقد أشار تقرير صادر عن وزارة الزراعة أنه حتى نهاية شهر آذار من عام ٢٠٠٣م تمّ عزل ٣١ بئراً ارتوازياً بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤ ملايين متر مكعب من المياه سنوياً، ما ألحقَ أضراراً فادحةً بالقطاع الزراعي[٨]، لذلك، فإنّ الأمر يتطلب حرصاً أكبر للإبقاء على الأراضي الزراعية، فهناك عوامل لا نستطيع التحكم فيها؛ كمصادرة الأراضي من قبل الاحتلال الإسرائيلي، فيما توجد عوامل من الممكن السيطرة عليها، من بينها قرارات التخصيص؛ التي تطال الأراضي الزراعية، وتحوّلها إلى استخدامات أُخرى، ومنها إقامة المنطقة الصناعية في محافظة جنين.

٦. ارتفاع نسبة تكلفة مستلزمات الإنتاج الصناعي مقارنةً بنسبة تكلفة مستلزمات الإنتاج النباتي في الضفة الغربية، التي بلغت نسبتها ٢٤,٦٪ خلال الموسم ٢٠٠٦-٢٠٠٧م[٩]، مقارنةً بتكاليف مستلزمات الإنتاج الصناعي، حيث بلغت هذه النسبة ٥٧,٣٪ لجميع فروع الصناعة.

٧. أهمية الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، الذي يعتمد على أربعة عناصر أساسية، هي: توفّر الغذاء، وتوفر إمكانية الوصول الفيزيائي والاقتصادي إليه، وتوفر الاستقرار للحصول عليه في كل الأوقات دون خوف، وتوفر إمكانية استهلاك الغذاء الصحي.[١٠]

إنّ تحويل منطقة سهل مرج بن عامر الخصبة

٧- المصدر السابق، ص ١٣٤.

٨- قطاع الزراعة في فلسطين خلال انتفاضة الأقصى، سلسلة تقارير، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان. ص١١.

٩- المسح الزراعي في فلسطين ٢٠٠٦-٢٠٠٧م، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

١٠ - غزاونة، حنين. «واقع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية»، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد الثاني، رام الله. آذار ٢٠١٠م. ص٥٨.

إلى منطقة صناعية يعني خفض كميات الإنتاج الزراعي النباتي في محافظة جنين، ولا يتعلق الأمر باحتساب نسبة مساهمة تلك المساحة الزراعية في الإنتاج الزراعي النباتي، حيث أنها ستكون بنسبة قليلة جداً، ولكن يمكن قراءة هذا الأمر من زاوية مختلفة، فالإقدام على استخدام أراضٍ زراعية خصبة لأغراض غير زراعية سوف يفتح المجال أمام المزيد من تحويل الأراضي الزراعية لأغراض أخرى، مما يؤثر على حجم الإنتاج الزراعي، الذي بدوره سوف يؤثر على أحد العناصر الأساسية للأمن الغذائي؛ وهو توفر الغذاء، كما أنه سيؤدي إلى رفع تكلفة الإنفاق على شراء المواد الغذائية الزراعية المستوردة، وارتفاع أسعارها في السوق المحلية، وعدم تمكن المواطنين محدودي الدخل من شرائها، الأمر الذي يعني عدم توفر عنصرٍ آخر من عناصر الأمن الغذائي، وهو إمكانية الوصول إلى الغذاء. وتُشير الإحصائيات إلى أنّ حجم الحبوب المستوردة مثلاً - وهو من أهم المنتجات الغذائية الزراعية - في تصاعد مستمر، فقد ارتفع من ٩٧,١ مليون دولار عام ٢٠٠٣م، إلى ١٣٠,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٧م.[١١]

المنطقةُ الصناعية في محافظة جنين:

على الرّغم من أن قانون الزراعة يحدّد حالات السماح بإقامة مبانٍ في الأراضي المصنّفة كأراضٍ زراعية، وذلك وفق نصّ المادة (١١) من قانون الزراعة، حفاظاً على الأراضي الزراعية، والإنتاج الزراعي النباتي، فإنّ الأراضي الزراعية المخصصة لإقامة المنطقة الصناعية في محافظة جنين لا تخضع لهذا القانون، كَونها بعد قرار التخصص لم تعُد تقع في نطاقه، حيث تنصّ المادة (٨)، فقرة (٢)، على استثناء الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية من نطاق تطبيق قانون الزراعة.[١٢]

وقد صدر القرار بقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧م بشأن المصادقة على اتفاقية القرض المقدّم من الحكومة الألمانية، من خلال بنك التنمية الإسلامي، لإنشاء المنطقة الصناعية في منطقة (الجَلَمة) في محافظة جنين.[١٣]

أمّا موقع مشروع المنطقة الصناعية في جنين فيقع على بعد ١,٦ كيلومتر إلى الغرب من الطريق رقم ٦٠، والذي يربط مدينة الناصرة بمدينتيْ جنين ونابلس.

كانت مخططات إقامة المنطقة الصناعية جاهزة قبل عام ٢٠٠٠م، إلاّ أنّ «إسرائيل» تراجعت عن

١١- سروري، فتحي وآخرون. «المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكليّة في فلسطين». ماس، رام الله، ٢٠٠٩م، ص٤١.

١٢- جريدة الوقائع الفلسطينية، العدد ٤٧، المنشور بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٣٠م.

١٣- جريدة الوقائع الفلسطينية، العدد ٧٤، المنشور بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٩م.

تنفيذ المشروع بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، واعتبرت تلك المنطقة غير آمنة. وتُعتبر «شركة الشمال الصناعية الدولية» هي الشركة المطوِّرة، والمنفذة لمشروع إقامة المنطقة الصناعية المذكورة، والتي ستتم كمرحلة أولى على مساحة ١٠٠٠ دونم من الأراضي التي قامت الشركة بشرائها من أصحابها. وقد حصلت الشركة على امتياز لإقامة المنطقة الصناعية، كما حصلت على قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بتخصيص قطعة الأرض التي ستُقام عليها هذه المنطقة، وقد شمل القرار استملاك القطعة المذكورة لإقامة المنطقة الصناعية، وحصلت الشركة على شهادة «مطوّر» بتاريخ ١٣/٦/٢٠٠٠م.

تمت تجزئة تنفيذ مشروع المنطقة الصناعية إلى ثلاث مراحل:

١. إعداد المخطط الهيكلي، والبُنية التحتية لكامل موقع المشروع.

٢. إنشاء أبنية الإدارة، وأبنية الخدمات، مثل مكاتب إدارة المدينة الصناعية، ومركز أمني، ومركز صحي، ومحطة محروقات، ومركز دفاع مدني، ومكاتب للإدارة الحكومية من مكاتب عمل، وضمان اجتماعي وبريد، وضريبة، ومكاتب غرفة الصناعة، وإقامة مبانٍ لفروع البنوك، ومكاتب لشركات التأمين، والنقل، وتبلغ المساحة المُعدَّة لذلك ١١٠,٣٠٠ مترٍ مربعٍ، سيتم تنفيذها على مراحل.

٣. إقامة أبنية المنشآت الصناعية: والتي تشمل الهياكل المعدنية، والأبنية المُعدّة لأغراض الصناعات المختلفة، ويُقدر مجموع مساحتها بحوالي ٨٦,٠٠٠ مترٍ مربعٍ، سيتم تنفيذها على مراحل.

كما تتوفر في المشروع مساحات من الأراضي لأغراض التوسع المستقبلي، وبموجب هذه الخطة؛ كان من المفترض أن يتم الانتهاء من إعداد التصاميم لتنفيذ المجموعة الأولى في أيلول من عام ٢٠٠١م، الأمر الذي حدث فعلاً، وتمّ استلام النُّسخ النهائية لهذه التصاميم.

ووفق رؤية الشركة المطوِّرة؛ فإنّ المدينة الصناعية في جنين سوف توفر ١٠,٠٠٠ فرصة عمل مباشرة، ومثلها غير مباشرة، ومن المتوقع أن تُشغّل المنطقة حوالي ٢٠٠ مصنع في الصناعات الغذائية، وصناعة الإلكترونيات، وقطع الغيار، والأنابيب، والصناعات البلاستيكية، وصناعة السيراميك، وكافة الصناعات الأخرى.[١٤]

علاقةُ المناطق الصناعية بسوقِ العمل في المناطق الفلسطينية:

١. من الناحية النظرية؛ هناك علاقة بين سوق العمل والمناطق الصناعية من حيث زيادة الطلب على الأيدي العاملة بشكل مباشر داخل المناطق الصناعية، وغير مباشر خارج المناطق الصناعية، كما أنّ

١٤-الموقع الإلكتروني: www.arabic.pnn.ps ٢/٦/٢٠٠٨.

الآثار الاقتصادية لا يمكن حصرها، لوجود آثارٍ مباشرة، وأخرى غير مباشرة، ملموسة وغير ملموسة من آثارٍ بيئية، واجتماعية. وتعتمد فرص العمل على حجم الاستثمارات المتوقعة، وحجم التصدير بشكل أساسيٍّ، كَون السوق الفلسطينية من الأسواق الصغيرة، التي لا تستطيع استيعاب الإنتاج محلياً.

٢. تُشير تقديرات البنك الدولي إلى أن هناك فرصة عمل مباشرة داخل المناطق الصناعية، بنسبة ٩ لكل ٢٠ متراً مربعاً، حيث أنه؛ وبناءً على مساحة المنطقة الصناعية في غزّة، والتي تُقدّر بـ ٣٥٠,٠٠٠ متراً مربعاً، فسيتم توفير ١٧,٥٠٠ فرصة عمل مباشرة، و٣٥٠,٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة، كما أنها ستُصدر منتجات مختلفة بقيمته ٤٠٠ مليون دولار، وسيصل حجم الاستثمار إلى ٥٠٠ مليون دولار، أما منطقة جنين فمن المتوقّع أن تُوفر ١٠,٠٠٠ فرصة عمل مباشرة، و١٥,٠٠٠ فرصة غير مباشرة، حسب تقدير البنك الدولي.

٣. إضافةً إلى الآثار المباشرة في توفير فرص عمل، هناك فرص غير مباشرة من حيث خلق الروابط لفرص التشبيك الهيكلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصةً القطاعين الصناعي والزراعي؛ حيث يُتوقع أن تزدهر الأنشطة الإنشائية، لتلبية الاحتياجات للمناطق الصناعية، كذلك سيزداد الطلب على خدمات قطاع النقل، والتسويق، والخدمات المصرفية، ما يؤدي إلى تقوية بُنية الاقتصاد، وتسريع عملية النموّ.

معيقات نجاح المناطق الصناعية:

تقودُنا العديد من المؤشرات إلى توقع فشل المناطق الصناعية على الأراضي الفلسطينية، وتتمثل هذه المعيقات في تجربة المنطقة الصناعية في قطاع غزة كتجربة عملية، تثبت استحالة إقامة تنمية صناعية دون توفر استقلال سياسي، يتمثل في السيطرة على الأرض، وحُرّية القرار بالاستثمار، بما يخدم متطلبات التنمية في الدولة، دون الارتهان لقرارات الاحتلال أولاً، والذي يسعى إلى إفشال أية بوادر للتنمية في أيٍّ من المجالات، والأخرى مرتهنة بدول العالم الخارجي، المتمثّلة في دفاع كلّ دولةٍ منها عن مصالحها في المنطقة، هذا إضافةً إلى مجموع من العوامل الأخرى، نذكُر منها ما يلي:

١. حجم الآثار والأضرار السلبية لتلك المناطق، وأهمها الآثار البيئية، نتيجة النشاط الصناعي.

٢. عدم توفّر القوانين والتشريعات التي تساعد على خلق فرصٍ، ومناخٍ استثماري مناسب، من حيث الوضع القانوني، الذي يَحكم النشاط، والأحكام، والالتزامات، والإصلاح الاقتصادي، والاجتماعي.

٣. عدم توفر التمويل اللاّزم لإجراء الدراسات

الأوليّة اللاّزمة، والمتكاملة لإنشاء المناطق الصناعية.

٤. تأخُّر التوصل إلى اتفاقٍ بين السلطة الفلسطينية و«إسرائيل» فيما يخصّ حرّية النقل للمواد الخام، والتصدير، وانعدام حرية حركة الأيدي العاملة.

٥. ارتباط تنفيذ برنامج المناطق الصناعية - وخاصةً الحدودية منها - بالقرارات السياسية الإسرائيلية، ما يجعل هذه المناطق عرضةً للمواقف والتقلبات السياسية، والخلافات المتعلقة بعملية السلام، وهذا الارتباط يُعيق فرص الاستثمار، ويعزّز روح التشاؤم لدى المستثمرين، وخاصةً الأجانب منهم.

٦. صعوبة جلب الاستثمار؛ نتيجة عدم وضوح الحلول السلمية، والتعقيدات الإجرائية، والقانونية، وبالتالي فشل المرحلة الأولى للمشروع.

٧. طبيعة المشاريع الصناعية لا تتوافق مع المؤهلات المتوفرة لدى الأيدي العاملة، خاصةً العاطلة عن العمل، والتي خرجت أساساً من سوق العمل نتيجة الإغلاقات الإسرائيلية، وهم من ذوي الخبرة في مجال البناء، ما يعني وجود بطالة هيكلية، لعدم ملاءَمة الوظائف المستحدثة للمؤهلات المتوفرة.

٨. إنّ مشروع المناطق الحدودية مشروع مشترك بين عدّة أطراف، ونجاح هذا المشروع يعتمد بشكل كبير على انسجام، وتعاون، والتزام كافة الأطراف، خاصةً السلطة الفلسطينية، والجانب الإسرائيلي، وكذلك الدول المانحة، من حيث دعمها للمشروع، وفتح أسواقها للمنتجات الصناعية، كَون هذه المناطق تستهدف التصدير بشكل أساسيٍّ، لكن الدَّور الأهم والحاسم يبقى بيد الجانب الإسرائيلي، فلا بدَّ من ضمان حرية تنقل مدخلات العملية الإنتاجية ومخرجاتها، وكذلك حركة الأشخاص والقوى العاملة من وإلى تلك المناطق، أمّا السلطة الفلسطينية فيقتصر دَورها على تسهيل الاستثمار، وتعديل القوانين الملائمة والمشجعة، حيث أصدرت السلطة قانون تشجيع الاستثمار في هذا المجال.

معيقات تحقيق المنطقة الصناعية لأهدافها في جنين:

وفي هذا الصدد، فإنّ مجموعة من المعيقات تبرز هنا، قد تحُول دون تحقيق الأهداف المنشودة من إقامة المنطقة الصناعية في جنين، من أهمّها:

١. ارتهان عمل المنطقة الصناعية بالقرارات الإسرائيلية، وانحباسها في رؤيتها الأمنية، واستخدامها كضغوطات سياسية على الفلسطينيين، الأمر الذي يُثير تساؤلاً حول الجدوى المحتملة من إقامة المنطقة الصناعية، وقدرتها على الاستمرار بطاقتها

التشغيلية كما هو متوقع، إضافةً إلى عدم التزام «إسرائيل» باتفاق باريس وملحقاته، والذي يشكل شبه اتحاد جمركي بُني على ثلاثة أسس رئيسة هي: التبادل السلعي الحر بين الطرفين دون معيقات جمركية أو غير جمركية، تبنّي الطرفين لتعرفة جمركية واحدة، والالتزام بمبدأ (Revenue Sharing) في التخليص الجمركي. وعادةً ما تقوم «إسرائيل» بخرق متكرر لهذه الأُسس المذكورة بشكل كامل[١٥]، مما يُثير الشكوك والتساؤلات حول إمكانية الاستمرار في العمل وفق هذه الاتفاقية، وهو ما سينعكس سلباً على قدرة المنطقة الصناعية الحُرّة على تسويق منتجاتها، وتُشكل الصادرات الفلسطينية إلى «إسرائيل» ما نسبته ٧٠٪ - ٨٠٪ من مجمل الصادرات الفلسطينية، وتمرّ هذه الصادرات إلى الأسواق الخارجية عبر المرافق الإسرائيلية، وقد قلصت «إسرائيل» اعتمادها على الواردات الفلسطينية والتي وصلت إلى حوالي ١٪، بعد أن كانت في السابق تصل إلى حوالي ٨٪، علماً بأن الأراضي الفلسطينية تُشكل السوق الثانية للصادرات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة[١٦]

٢. عدم اعتراف «إسرائيل» بالاتفاقيات التجارية التي توقعها السلطة الوطنية الفلسطينية مع أطراف أخرى، ما يَحدُّ من قدرة السلطة على الاستفادة من مزايا هذه الاتفاقيات، والتي سوف تترك أثراً سلبياً على مستوى التوقعات في نجاح إقامة المناطق الصناعية الحرة.

٣. معايير التكلفة المطلوبة لغاية تصدير الإنتاج الصناعي في المنطقة الصناعية الحرة، والتي يجب أن تكون بمقاييس ومعدلات يتم تحديدها وفق مواصفات فنية، وهندسية، وإنسانية، وتسويقية، واقتصادية، باستخدام الأسلوب العلمي في تقدير احتياجات المنتج من كميات الخامات وأسعارها، وكميات وساعات العمل المباشر، ومعدلات الأجور، وكميات الخدمات الأخرى التي تتطلبها عملية إتمام المنتج، ومعدلات تحميل المنتج بنصيبه منها، ويتم تصنيف معايير التكلفة وفق معايير أساسية، ومثالية، والأخيرة يتم تحديدها لمستوى مثالي أو نظري للكفاية، وبذلك فهي تعكس مستوى أداء وظروف عمل مثالية،

١٥- دراسة مقدمة إلى مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي. www.nedp.ps

١٦- المُعيقات الإسرائيلية ومتطلبات القطاع الخاص في ظل استمرار الوضع السياسي الراهن، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي.

نادراً ما تتحقق من الناحية العملية[١٧]، هذا الأمر يرفع تكلفة الإنتاج، خاصةً أن أغلب المواد الخام المستخدمة ستكون من «إسرائيل» وهي بتكلفة عالية، مما يخلق صعوبة في قدرة المنتج على المنافسة في الأسواق العالمية.

٤. تعتبر تجربة المنطقة الصناعية في قطاع غزة، والتي أُقيمت بالقرب من معبر (إيرز) مع «إسرائيل» كنموذج، وكأداة قياس قادرة على التنبؤ إلى حد كبير بمدى نجاح أهداف المنطقة الصناعية الحُرة التي ستقام في محافظة جنين، فقد انعكس إغلاق المعابر التجارية على أهمّ المشاريع الاستثمارية في قطاع غزة سلباً، وهي منطقة غزة الصناعية، التي بدأ العمل فيها في عام ١٩٩٩م، والتي تضم ٤٥ مصنعاً، أُغلقت كليّاً، ولم يعدْ هناك أي مصنع يعمل فيها، كما أن العديد من أصحاب هذه المصانع يعمل حالياً على إنهاء ارتباطاته بالمنطقة الصناعية في محاولة للحاق بزبائنهم وعدم فقدانهم، وذلك من خلال محاولتهم المستمرة لنقل نشاطهم إلى الخارج، علماً بأن ٣٠٪ من أصحاب هذه المصانع باشروا بإجراءات الهجرة.

٥. قُدِّرت تكلفة مشروع منطقة غزة الصناعية بنحو ٣٠ مليون دولار، نفّذَ فعلياً منه المرحلة الأولى بكلفة ١٨ مليون دولار، واستهدف المشروع تشغيل نحو ٢٥ ألف عامل، في حين أن إجمالي ما تم تشغيله خلال السنوات الماضية نحو ٢٥٠٠ عامل، وانخفض هذا العدد عام ٢٠٠٨م إلى ١٨٠٠ عامل، ليواصل انخفاضه خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٩م إلى ٣٠٠ عامل[١٨]، وهذا الأمر يُلقي بظلاله على التفكير في إقامة مشاريع المناطق الصناعية الحرة، حيث أن «إسرائيل» لا تلتزم بأي اتفاق، وتجعله مرهوناً برؤيتها أحادية الجانب، مما يحوّل مشاريع المناطق الصناعية إلى مغامرة.

الآثارُ البيئية المحتملة من إقامة المنطقة الصناعية في جنين:

إنّ طبيعة النشاطات الصناعية في المنطقة الصناعية، والتي أعلنت عنها الشركة المطورة «شركة الشمال الصناعية الدولية» تترك آثاراً بيئية سلبية، سواءً في رفع نسبة تلوث الهواء، أو تلوث المياه، إضافةً إلى التلوث المتعلق بالضوضاء، وهذه الصناعات تتضمن: (الصناعات الغذائية، والإلكترونيات، وقطع الغيار، والأنابيب، والصناعات البلاستيكية، وصناعة السيراميك)؛ وبغض الصناعات الأخرى التي لم يتم تحديدها، فمن المصادر الرئيسة لتلوث الهواء بثاني أكسيد النيتروجين؛ هو انبعاث عوادم المركبات، ومصانع

١٧- زكي، أُسامة محمد وآخرون. التكاليف الصناعية. جامعة القاهرة: مصر، ١٩٩٥م. ص٢٢٠.

١٨- ماهر الطباع، تقارير اقتصادية خاصة، آب ٢٠٠٩م.

الطاقة، والصناعات التي تعمل باستخدام المحروقات الأخرى، فقد أجرى باحثون دراسة حول أشخاص كانوا قد دخلوا المستشفيات في الفترة الواقعة ما بين أعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٠م في (كاوشيونج)؛ ثاني أكبر مدن تايوان، وهي منطقة ترتفع فيها نسبة التلوث الهوائي؛ نتيجة وجود عدد ضخم من المصانع على أرضها. وذكرت نتائج هذه الدراسة أن ارتفاع معدلات تلوث ثاني أكسيد النيتروجين، والجزيئات في الهواء ارتبط بالتوازي بزيادة كبيرة في أعداد الذين دخلوا مستشفيات للعلاج من «الجلطة الدماغية»[١٩]، ويؤدي التلوث - وخاصةً التلوث الهوائي والتلوث المائي - إلى تلف المحاصيل الزراعية، أو قلة إنتاجها(٢٠)، كما أن النباتات الملوثة تتسبب بإلحاق الضرر بالإنسان إذا تناولها.

الآثارُ الاجتماعية المترتبة على إقامة المنطقة الصناعية في محافظة جنين:

١. التبدُّل المفاجئ في علاقات الإنتاج: من المتوقع أن يطرأ تغير مفاجئ في علاقات الإنتاج في منطقة الجلمة على وجه الخصوص، حيث أن فقدان مساحة زراعية تقدر بحوالي ٢٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية الخصبة، وهي تشكل ٤٠٪ من أراضي هذه القرية، سوف يضع الأُسر التي كانت تعمل في هذه الأراضي أمام موقف جديد ومفاجئ، حيث أن بعضها كان يعتمد بشكل أساسي على العمل الزراعي في هذه الأراضي، والبعض الآخر كان يعتمد عليها بشكل جزئي ومساند؛ (شكل العمل الأسري في الأراضي الزراعية)، بحيث أصبحت هذه الأسر خارج إطار علاقة الإنتاج الزراعي، الذي كان يعتمد على بيع المنتجات الزراعية لأغراض تجارية، ولأهداف الاكتفاء الذاتي، ولم يعد بالإمكان رسم شكل علاقات الإنتاج الجديدة لهذه الأسر، فالافتراض القائم على عمل أفراد الأسر ضمن المنطقة الصناعية، وبالتالي يكون الحديث هنا عن الانتقال من علاقات الإنتاج الزراعي إلى علاقات الإنتاج الصناعي هو أمر غير مؤكد، فالخبرة العملية المتراكمة لدى هذه الأسر هي خبرة في العمل الزراعي، فيما أن العمل في المنطقة الصناعية الحُرّة، والتي من المتوقع أن تعمل بمستويات تكنولوجية عالية؛ تحتاج إلى خبرة عالية ونوعية، قد لا يمتلكها أفراد تلك الأُسر، الأمر الذي قد يُحدِث اغتراباً اجتماعياً، ونفسياً تحتاج

١٩- السنهوري، أحمد محمد وآخرون. الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة. دار مارينا للطباعة والنشر، القاهرة: مصر، ١٩٩٠م. ص٣٠.

٢٠- الأعرج، طلعت إبراهيم. التلوث الهوائي والبيئة. مهرجان القراءة للجميع، القاهرة: مصر، ١٩٩٩م. ص١٣- ١٤.

إلى فترة طويلة للخروج منها، حتى يتم التكيف ضمن علاقات الإنتاج الجديدة التي فرضها هذا التغير المفاجئ.

٢. قد تضطر الأسر التي كانت تملك الحيازة الزراعية التي ستقام عليها المنطقة الصناعية، إلى الهجرة الداخلية أو الخارجية، وفقاً لاحتمالية بحثها عن فرص عمل خارج نطاق القطاع الزراعي، خاصةً إذا لم تستطع الحصول على مثل هذه الفرصة في المنطقة الصناعية المنوي إقامتها، لعدم توفر الخبرة في الإنتاج الصناعي .. كما أشرنا.

٣. من المتوقع أن تكون هناك هجرة معاكسة إلى منطقة (الجلمة)، التي ستقام على أراضيها المنطقة الصناعية، وبأعداد كبيرة، على اعتبار أنها ستشكل منطقة جذب، مما يؤدي إلى سكن أسر جديدة وبأعداد كبيرة تؤدي إلى اكتظاظ سكاني، يتبعه نشاط عمراني، يمكن أن يقضي على ما تبقّى من الأراضي الزراعية، كما يتوقع أن يؤدي هذا الأمر إلى ارتفاع حاد في أسعار الأراضي لأغراض الاستثمار في قطاع البناء.

النتائج:

١. يُعتبر عدم الالتزام الإسرائيلي بأية اتفاقات مع الجانب الفلسطيني، من أهم العوامل التي يمكن أن تُقوِّض الأهداف المرجوّة من إقامة مشروع المنطقة الصناعية في محافظة جنين، الأمر الذي سينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي في المحافظة، وعلى الاقتصاد الفلسطيني ككل، ففشل تجربة المنطقة الصناعية في قطاع غزة، وتحكّم الجانب الإسرائيلي في المعابر، والإغلاقات المتكررة التي تحدث بين الحين والآخر، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار، سوف تؤثر بشكل سلبي على هذا المشروع.

٢. إنّ تحويل الأراضي الزراعية الخصبة - التي هي جزءٌ من سهل مرج بن عامر - إلى أراضٍ للمشاريع الصناعية؛ هو بمثابة تعدٍّ على الأراضي الزراعية، التي تساهم في خلق حالة من عدم التوازن بين كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، كما أنها أظهرت عجز قانون الزراعة الفلسطيني عن حماية الأراضي الزراعية، علماً بأن هذا القانون قد أُقرّ من أجل توفير الحماية القانونية للقطاع الزراعي.

٣. هناك مسافة تماس كبيرة نسبياً بين محافظة جنين والخط الأخضر، وتقع في ثلاث جهات؛ الشمالية الشرقية، والشمالية، والشمالية الغربية، ما يعني وجود خيارات واسعة لإقامة المنطقة الصناعية في موقع غير زراعي، بدلاً من المنطقة الزراعية الخصبة.

٤. إن اتخاذ قرارٍ بشأن استخدام أراضي سهل مرج بن عامر لأغراض صناعية، لا يمكن أن يخضع لحسابات الجدوى الاقتصادية التقليدية، بل يخضع لاعتبارات أخرى أهمها: ضبابية النتائج المتعلقة بإقامة المنطقة الصناعية، محدودية المساحات الزراعية، وتراجعها المستمر لأسباب تتعلق بالممارسات الإسرائيلية، وضرورة التركيز على الإنتاج الزراعي أمام محدودية السوق الفلسطينية، والحفاظ على الأمن الغذائي، في ظل ندرة الأراضي الزراعية.

٥. إن إقامة مشروع المنطقة الصناعية الحرة في محافظة جنين، يندرجُ ضمن استراتيجية اقتصادية تقوم على تشجيع الصادرات الفلسطينية، الأمر الذي يُواجه العديد من المعيقات، مثل محدودية القدرة التنافسية الناجمة عن ارتفاع التكلفة، وعدم توفر المواد الخام، والمستلزمات الصناعية محلياً، والالتزام بمواصفات عالية الجودة للمنتَج، وعدم اعتراف «إسرائيل» بالاتفاقيات التجارية بين الفلسطينيين والدول الأخرى.

٦. يُعتبر الدعم الدولي (المالي وغير المالي) للاقتصاد الفلسطيني؛ أحد العناصر الرئيسة في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني، وهذا الدعم لم يكن موجّهاً للقطاع الصناعي فقط؛ بل تمّ توجيهه لكافة القطاعات

الاقتصادية وغير الاقتصادية.

٧. توجد تكلفة اجتماعية كبيرة نسبياً للتغيرات المفاجئة في علاقات الإنتاج في منطقة (الجلمة)، ومحافظة جنين بشكل عام، والتي قد تنجم عن التحول من الإنتاج الزراعي للكثير من الأسر إلى أشكال أخرى من الإنتاج، غير واضحة الاتجاه، بالإضافة إلى هجرة محتملة للأُسر إلى خارج المنطقة، وهجرة وافدة إلى المنطقة نفسها.

٨. من المتوقع أن يحدث اكتظاظٌ سكانيٌّ في المنطقة، لقُربها من المنطقة الصناعية، الأمر الذي سيخلق إشكاليات عديدة في سرعة التكيف بين الأهالي والوافدين إلى المنطقة، إضافةً إلى التوقعات بارتفاع حاد في أسعار الأراضي لأغراض البناء في المنطقة، الأمر الذي سيُغري بعض سكان المنطقة إلى مزيد من التوجه نحو بيع الأراضي التي يملكونها، والانتقال للسكن في مناطق أخرى في بيوت بأسعار أقل.

٩. لا تبعد المنطقة السكنية عن المنطقة الصناعية سوى مسافة قليلة، مما يعني التعرض لأضرار التلوث البيئي بكافة أشكاله، فالغازات المتصاعدة من المصانع، والتي يبلغ عددها ٢٠٠ مصنع؛ سوف تساهم في زيادة نسبة تلوث الهواء، كما أن مخلفات هذه المصانع سوف تزيد من نسبة تلوث المياه الجوفية، والتربة، وستؤدي إلى ارتفاع مستوى الضوضاء؛ الناجم عن أصوات الآلات وسيارات النقل وغيره؛ بشكل كبير.

١٠. من خلال التلوث الناتج عن المخلفات الصناعية؛ لن تكون خسارة الأراضي الزراعية محدودة فقط بالمساحات التي ستقام عليها المنطقة الصناعية؛ بل ستتعدّاها إلى مجمل الأراضي الزراعية في المنطقة، والتي ستتأثر سلباً من خلال تلوث الهواء، والماء، والتربة، ما يعني أن أضعاف مساحة المنطقة الصناعية من الأراضي الزراعية ستصبح غير ملائمة للإنتاج الزراعي.

١١. إنّ ذريعة قرب المنطقة الصناعية من الحدود مع «إسرائيل» والدول المجاورة، ليست مبرراً للتضحية بأخصب الأراضي الزراعية، حيث أن مجمل أراضي الضفة الغربية هي قريبة من المنافذ التجارية مع العالم الخارجي، نتيجةً لصغر مساحة الضفة الغربية.

١٢. ليس غريباً أن ترفض «إسرائيل» كافة المناطق المطروحة من الجانب الفلسطيني باستثناء المناطق الزراعية، وذلك كسياسة إسرائيلية لمزيد من التدمير للقطاع الزراعي، الذي من الممكن أن يُدار باستقلالية تامة، ويُعتبر من مقومات الصمود للشعب الفلسطيني فوق أرضه، مقابل التحول لقطاع ترتهن مقومات النجاح فيه بأيدي الطرف الإسرائيلي، نتيجة السيطرة على المنافذ، وبالتالي

تحديد مستقبل مدخلات ومخرجات هذا القطاع في لحظة، كما حدث - ويحدث حالياً - في حركة الاستيراد والتصدير، والتدمير المبرمج للبنية التحتية التي يحتاج إعادة تأهيلها إلى سنوات.

١٣. إنّ تذرع الشركات المطوِّرة بسهولة إنشاء البُنية التحتية في المناطق السهلية الزراعية، الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف التي تُدفع لمرة واحدة، وتُستخدم على فترات طويلة، وتُوزّع على مدى فترة الإنتاج، ما يعني توفّر فرصة تعويضها، كل ذلك ليس مبرراً أمام تدمير المناطق الزراعية، التي سيتمّ خسارتها إلى الأبد.

١٤. من غير الممكن العودة إلى الاستخدام الزراعي لتلك الأراضي في حال فشل مشاريع المناطق الصناعية.

١٥. ليس من المؤكّد حلّ مشكلة البطالة الناتجة عن الإغلاقات الإسرائيلية من خلال إنشاء المناطق الصناعية، في ظلّ عدم توافق المؤهلات المطلوبة من الأيدي العاملة المحلية مع المطلوب في مجال الصناعة، كَون الأيدي العاملة هي في مجال البناء والتشييد، وبالتالي هناك بطالة هيكلية.

١٦. في حال تم الانتقال للصناعات الفلسطينية من مواقعها الحالية إلى المناطق الصناعية، فلن تكون هناك فرص عمل مستحدثة تساهم في حل مشكلة البطالة.

١٧. يخلقُ تنفيذ مشاريع المناطق الصناعية في ظل ظروف صعبة، وعدم الاستقرار في فلسطين، مجالاً كبيراً للمخاطرة، ويؤثر سلباً على جلب الاستثمارات، حيث لن تجد الصدى المناسب من المستثمرين.

١٨. يحتاج نجاح مشروع المنطقة الصناعية الحُرّة إلى توفر إرادة كافة الأطراف: الفلسطينية، والدولية، والإسرائيلية، حيث أن هنالك متغيرات تحكم نجاح المشروع، أهمّها خارج نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية، كالإطار القانوني، والحوافز المقدّمة، ومصادر التمويل، والمعابر الحدودية.

١٩. عدد فرص العمل التي سيوفرها، ومساهمتها فعلاً في حل مشكلة البطالة، ليس بالصورة التي يتم الترويج لها، حيث أن الأعداد المقدرة للتشغيل مُبالغ فيها، وهي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتحقيقها، إذ بُنيت التقديرات على افتراض تحسّن وضع العملية السلمية، وبالتالي وجود فرص استثمار عالية.

٢٠. من المتوقع حدوث ظاهرة استبدال العاملين وإعادة توطينهم، ما يعني أن فرص العمل المستحدثة ضئيلة جداً؛ خاصة تلك المتعلقة بتحويل الأيدي العاملة في «إسرائيل» إلى تلك المناطق الصناعية، كذلك في حال انتقال المنشآت العاملة الفلسطينية إلى تلك المناطق، وبالتالي عدم استحداث فرص عمل جديدة.

٢١. إنّ اعتماد التمويل الخارجي غير المنتظم للمناطق الصناعية يجعل البرنامج والنجاح

في تنفيذه عرضة للتقلبات في القرارات السياسية للمولين، مما ينعكس على موقف المستثمرين من حيث التخوف من الاستثمار في تلك المناطق.

٢٢. صغر حجم السوق المحلية، وعدم القدرة على استيعاب المنتجات، وضعف إمكانية التصدير، سيكون عائقاً أمام تطور القطاع الصناعي، كذلك عدم توفر متطلبات أصحاب المشاريع، مما يخلق عزوف المستثمرين، وهذا يعني أن وجود المناطق الصناعية وحده ليس كفيلاً بتطوير الصناعة.

٢٣. مدى نجاح المناطق الصناعية يعتمد على مدى إشغالها من إجمالي المساحة، ومدى مساهمة تلك المناطق في زيادة الإنتاج الصناعي، وعدد فرص العمل التي توفرها، كذلك معدل العائد على الاستثمار، وجميع هذه المؤشرات ثبت عكسها من خلال التجربة للمنطقة الصناعية في قطاع غزة.

٢٤. حسب تجارب الدول؛ فإنّ نسبة قليلة من المشاريع الصناعية توطنت في المناطق الصناعية، كما أن نسبة قليلة من القوى العاملة يتم استخدامها في المناطق الصناعية، لذلك فإن الأثر الإجمالي سيكون محدوداً، كذلك ليس بالضرورة أن تعمل المناطق الصناعية على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، كما أنّ أثر المناطق الصناعية في تشجيع صناعات جديدة خارج المناطق الصناعية كان محدوداً، إضافةً إلى أن المناطق الصناعية حققت نجاحاً محدوداً في مجال استقطاب مشاريع صناعية للمناطق الريفية، وشبه الحضرية، وذلك حسب دراسة الـ (UNIDO).

التّوصيات:

١. ضرورة صرف النظر عن إنشاء المنطقة الصناعية على الأراضي الزراعية، والعدول عن قرار اعتماد أراضي سهل مرج بن عامر لإقامة هذا المشروع، والبحث عن مناطق بديلة، سواءً كانت في محافظة جنين، أو في محافظات أخرى، والإبقاء على طبيعة الاستخدام الزراعي لهذه الأراضي، وتشجيعه، وانتهاج سياسة باتجاه زيادة الإنتاج العمودي لرفع مستوى الجدوى الاقتصادية لاستخدامها الزراعي، وأن تتم ممارسة الضغوط على الجانب الإسرائيلي بشأن اختيار المناطق المرشحة غير الزراعية لإقامة المنطقة الصناعية، وعدم التسرع بقبول سياسة «إسرائيل»؛ التي تقوم على تضييق الخيارات، كما حدث بشأن المنطقة الصناعية في جنين.

٢. الاعتماد على تصنيف جديد ومنطقي يُميّز بين الأراضي الخصبة وغير الخصبة، ويحصر استخدام الخصب منها لغرض الزراعة فقط، وإجراء التعديلات على قانون الزراعة، وتحديثه بشكل يخدم القطاع الزراعي بالدرجة الأولى، وخاصة إلغاء الفقرة (٢) من المادة (٨)، والتي تنصّ على الاستثناء الذي يفتح المجال لاستخدامات غير زراعية لأراض زراعية، كما أن هناك ضرورة في أن تتضمن التعديلات بالنص الواضح؛ تحريم استخدام بعض الأراضي «الاستراتيجية زراعياً»، مثل منطقة (الجلمة) الصناعية، لأغراض أخرى، وعدم التصرف بها بأي شكل كان، وأن يرفق بها جدول يحدد فيه اسم المنطقة الزراعية، ومساحاتها، وحدودها، وغير ذلك من البيانات، حتى لا يُفتح المجال للاستخدام غير الزراعي لتلك الأراضي.

٣. العمل على فك الارتهان تدريجياً مع الاقتصاد الإسرائيلي، ومحاولة تجنب الارتباط بأية اتفاقيات اقتصادية معه بأقصى ما يمكن، وهذا يتطلب ضرورة التركيز على التوازن بين كافة القطاعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، مع تشجيع الإنتاج الزراعي بكافة أشكاله، وانتهاج سياسة اقتصادية تقوم على إحلال الواردات بدلاً من تشجيع الصادرات، حيث أنّ سياسة «إحلال الواردات» - كما سبق وأشرنا - تتناسب أكثر مع السوق الفلسطينية بمواصفاته الخاصة، من حيث صغر الحجم، وتحكّم «إسرائيل» في المعابر، ومحدودية القدرة التنافسية.

٤. ضرورة أخذ الجانب البيئي في الحسبان عند إقامة المشاريع الصناعية، وأن يُفرض على الشركة المطوِّرة الالتزام بالمواصفات البيئية من خلال الحصول على التراخيص اللازمة من سلطة جودة البيئة، وهيئة المواصفات والمقاييس الفلسطينية،

واستخدام أجهزة خفض التلوث التي تُستخدم في المصانع، حتى وإن كانت ستؤدي إلى رفع تكلفة إنشاء تلك المشاريع الصناعية.

٥. أخذ التكلفة الاجتماعية بعين الاعتبار عند إقامة المشروع؛ والتي قد تؤدي إلى تفكيك علاقات الإنتاج التي كانت تقوم على الإنتاج الزراعي، وأصبحت غير معروفة الاتجاه، وضرورة توفر الدراسات الكافية بهذا الشأن.

٦. تعزيز أنشطة الإنتاج الزراعي ودعمها؛ بتبنّي الزراعة الحديثة؛ وخصوصاً البيوت البلاستيكية، بديلاً عن الزراعة البدائية، وتعزيز استخدام الدفيئات المُدرّة للدخل، والمشغّلة للأيدي العاملة، كمصدر للحد من مشكلة البطالة.

٧. إنشاء بِرَكٍ زراعية لتجميع المياه؛ لتوفير مصادر إضافية للرّي.

٨. تبنّي خطة وطنية أهلية، ورسمية، وجماعية، لحماية الأرض الزراعية الخصبة.

المصادر والمراجع:

- الأعرج، طلعت إبراهيم. **التلوث الهوائي والبيئة**. مهرجان القراءة للجميع، القاهرة: مصر، ١٩٩٩. ص١٣- ١٤.
- **تقرير صادر عن مركز أبحاث الأراضي**. ٢٠٠٩/٤/١.
- **جريدة الوقائع الفلسطينية**، العدد ٤٧، المنشور بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٣٠م.
- **جريدة الوقائع الفلسطينية**، العدد ٧٤، المنشور بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٩م.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الإحصاءات الزراعية ٢٠٠٨**.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المسح الزراعي في فلسطين ٢٠٠٦-٢٠٠٧**.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح العمالة في الأراضي الفلسطينية الربع الثاني ٢٠١٠**.
- الجوهري، يسري. **جغرافية التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: مصر، ١٩٩٦.
- دراسة مقدمة إلى **مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي**. www.nedp.ps
- زكي، أسامة محمد وآخرون. **التكاليف الصناعية**. جامعة القاهرة: مصر، ١٩٩٥.
- سروري، فتحي وآخرون. «**المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين**». ماس، رام الله، ٢٠٠٩.
- السنهوري، احمد محمد وآخرون. **الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة**. دار مارينا للطباعة والنشر، القاهرة: مصر، ١٩٩٠. ص٣٠
- غزاونة، حنين. «**واقع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية**»، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد الثاني، رام الله. آذار ٢٠١٠.
- **قطاع الزراعة في فلسطين خلال انتفاضة الأقصى**، سلسلة تقارير، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان.
- ماهر الطباع، **تقارير اقتصادية خاصة**. آب ٢٠٠٩.
- **المعدلات المناخية الشهرية**، دائرة الأرصاد الجوية الفلسطينية، وزارة النقل والمواصلات.
- **المعيقات الإسرائيلية ومتطلبات القطاع الخاص في ظل استمرار الوضع السياسي الراهن**، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي.
- الموقع الالكتروني: www.arabic.pnn.ps

المصيون رام الله فلسطين . ص.ب. 725. هاتف: 7839 298 2 970+ فاكس: 7835 298 2 970+

E-mail : bisanrd@palnet.com http:// www.bisan.org

Al-Masyoun-Ramallah-Palestine, P. O. Box 725, Tel: +970 2 298 7839 Fax: +970 2 298 7835